السويد قد أبلغت سلفه بأنها لن تستطيع الإبقاء بعد ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ على الوحدة الطبية التي ظلت تساهم بها في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان منذ عام ١٩٨٠، واستغرق البحث عن بديل لها بعض الوقت، وكاجراء مؤقت بعد انسحاب الوحدة السويدية، وفرت النرويج والسويد معا طاقما طبيا صغيرا للطوارئ.

وبعد أن انتهى الأمين العام من المشاورات اللازمة، اعتزم قبول عرض من حكومة بولندا - التي لم تساهم حتى الآن في القوة - بتوفير الوحدة الطبية.

وفي رسالة مؤرخة ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢[١٤٠] أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام بما يلي:

"أتشرف بأن أبلغكم بأن رسالتكم المؤرخة في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢[١٣٩] والمتعلقة بالوحدة الطبية التابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان قد عرضت على أعضاء مجلس الأمن. وهم يوافقون على الاقتراح الوارد في رسالتكم".

وفي رسالة مؤرخة ٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢[١٤١] وموجهة الى رئيس مجلس الأمن، أبلغ الأمين العام أعضاء المجلس بتطور يتعلق بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

فقد ذكر أن فريقا عسكريا عاملا مشتركا بين ممثلي الجيش اللبناني والقوة قدم توصية بأن تسلم القوة الى الجيش اللبناني الجزء الغربي من قطاع الكتيبة الغانية غرب معركة وأبلغ قائد الجيش اللبناني قائد القوة أن حكومة لبنان قبلت توصية الفريق العامل المشترك. ورحب الأمين العام بذلك وقرر قبوله لأن الخطوة المقترحة تعمل على استمرار عملية وزع الجيش اللبناني في جنوب لبنان، ومن ثم تساعد في إعادة سلطة الحكومة الى المنطقة. كما تساعد القوة على تعزيز وزعها في أماكن أخرى من منطقة عملياتها تزداد الحاجة اليها فيه ومن المقرر أن تحدث عملية التسليم فور اتخاذ الترتيبات العملية اللازمة.

وفي رسالة مؤرخة ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢[١٤٢] أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام بما يلي:

"يشرفني أن أبلغكم بأن أعضاء مجلس الأمن قد اطلعوا على رسالتكم المؤرخة ٣٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢[١٤١] بشأن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

"ويحيط أعضاء المجلس علما بمحتوياتها ويرحبون بصفة خاصة بقيام القوة بتسليم الجزء الغربي من قطاع الكتيبة الغانية، غربي معركة، الى الجيش اللبناني، مما يتيح للقوة تعزيز وزعها في أماكن أخرى في منطقة عملياتها.

وفي الجلسة ٣٠٤٠ المعقودة في ٢٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢، ناقش المجلس البند المعنون:

"الحالة في الشرق الأوسط: تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (S/23452)"[٣]

القرار ٧٣٤ (١٩٩٢)
المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢

إن مجلس الأمن،

إذ يشير الى قراريه ٤٢٥ (١٩٨٧) و ٤٢٦ (١٩٧٨) المؤرخين ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨، وقراراته ٥١٠ (١٩٨٢) المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٢، و٥٠٨ (١٩٨٢) المؤرخ ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٢، و٥٠٩ (١٩٨٣) المؤرخ ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٢،

و٥٢٠ (١٩٨٢) المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، والى جميع قراراته بشأن الحالة في لبنان،

وقد درس تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان المؤرخ ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢[١٤٣]، وإذ يحيط علما بالملاحظات الواردة فيه،

وإذ يشير الى الإضافة المؤرخة ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩١[١٤٤] والى تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩١[١٤٥]،

وإذ يحيط علما بالرسالة المؤرخة ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ والموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة[١٤٦]،

واستجابة منه لطلب حكومة لبنان،

١ - يقرر تمديد الولاية الحالية لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة مؤقتة أخرى مدتها ستة أشهر، أي حتى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٢؛

٢ - يوافق على الهدف العام للأمين العام، كما ورد في الفقرة ٣٣ من تقريره عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان المؤرخ ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢[١٤٣]، المتمثل في تعزيز زيادة فعالية القوة؛

٣ - يوافق بصفة خاصة على التوصيات الموجزة على الفقرتين الفرعيتين ٥٩ (ج) (١) و (٢) من التقرير الواردتين في الإضافة المؤرخة ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩١[١٤٤] الى تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩١[١٤٥]؛

٤ - يدعو الأمين العام الى أن يقوم كذلك، بالتشاور مع البلدان المساهمة بقوات، بالنظر الى كيفية بلوغ الهدف العام المشار اليه في الفقرة ٢ أعلاه، وباتخاذ إجراء بشأن الأهداف الواردة في الفقرتين ٢ و ٣ أعلاه؛

٥ - يكرر الإعراب عن تأييده القوي لسلامة لبنان الاقليمية وسيادته واستقلاله داخل حدوده المعترف بها دوليا؛

٦ - يؤكد من جديد الاختصاصات والمبادئ التوجيهية العامة للقوة كما وردت في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨[١٤٧] الذي تمت الموافقة عليه في القرار ٤٢٦ (١٩٧٨)، ويدعو جميع الأطراف المعنية الى التعاون تعاونا تاما مع القوة لتنفيذ ولايتها بالكامل؛

٧ - يكرر التأكيد بأنه ينبغي للقوة أن تنفذ ولايتها بالكامل على النحو المحدد في قراريه ٤٢٥ (١٩٧٨) و٤٢٦ (١٩٧٨) وجميع القرارات الأخرى ذات الصلة؛

٨ - يطلب الى الأمين العام أن يواصل إجراء مشاورات مع حكومة لبنان وغيرها من الأطراف المعنية مباشرة بتنفيذ هذا القرار وأن يقدم تقريرا عن ذلك الى مجلس الأمن.

اتخذ بالاجماع في الجلسة ٣٠٤٠

مقررات

وفي الجلسة ذاتها، وبعد اتخاذ القرار ٧٣٤ (١٩٩٢)، أدلى رئيس المجلس بالبيان التالي[١٤٨]:

"أحاط أعضاء المجلس علما، مع التقدير، بتقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان المؤرخ ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢[١٤٣]، المقدم وفقا لقرار المجلس ٧٠١ (١٩٩١) المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩١.

"وأعضاء المجلس يؤكدون من جديد التزامهم بالسيادة التامة للبنان واستقلاله وسلامته الاقليمية ووحدته الوطنية داخل حدوده المعترف بها دوليا.